**وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى – مدى احقية اعضاء مركز البحوث ومعاونيهم العاملين بمحافظتى شمال وجنوب سيناء فى صرف مكافاة جذب العمالة المقررة بموجب قرار وزير الزراعة رقم ٤٤٢ لسنة ٢٠٠٦ .**

استبان للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٠٠٨/٤/٢ان المشرع حينما قرر منح بدل اقامة للعاملين بالمحافظات النائية ، بقصد تشجيعهم على العمل بها ، جاءت عباراته عامة شاملة لجميع العاملين بأجهزة الدولة والهيئات العامة فى تلك المحافظات بغير تخصيص لطائفة منهم دون الاخرى . ومن ثم فلا وجه للقول بقصر الافادة من هذا البدل على العاملين المدنيين بالدولة المخاطبين باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، هذا فضلا عن ان الظروف التى تقرر من اجلها منح هذا البدل يستوى فيها العاملون جميعا المعاملون منهم بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وغيرهم ممن تنتظم شئونهم قوانين خاصة ، ماداموا يعملون باحدى هذه المحافظات ، ومادام ان المناط فى تقرير هذا البدل هو الاقامة فعلا فى هذه المحافظة .

كما استبان للجمعية العمومية ان مكافأة جذب العمالة المقررة بموجب قرار وزير الزراعة رقم ٤٤٢ لسنة ٢٠٠٦ هى فى حقيقتها لتكييفها القانونى السليم بدل اقامة تقرر لبعض العاملين بالمركز بسبب تواجدهم فى محافظات معينة دون ان يكون للعمل او ادائه او الامتياز فى انجازه اى اثر فى استحقاق تلك المكافاة ، ومن ثم فان تقريرها بموجب قرار وزير الزراعة المشار اليه يعتبر تقريرا لبدل اقامة ، الامر الذى يعد ازدواجا غير جائز فى صرفها ، نظرا لسبق تقرير هذا البدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ ، بالاضافة الى ان قرار وزير الزراعة المشار اليه ليس هو الاداة المقررة قانونا لمنح هذا البدل او لتعديل ما هو مقرر بالفعل بالنسبة للكادر العام بالمركز .

وفضلا عن ذلك ، فان اعضاء هيئة البحوث بالمركز ليسوا من المخاطبين باحكام قرار وزير الزراعة رقم ٤٤٢ لسنة ٢٠٠٦ ، حيث ان هذا القرار – وبغض النظر عن مدى مشروعيته – لم يتضمن ما يفيد سريانه عليهم ، حيث نص على ان يمنح العاملون بمركز البحوث الزراعية المتوادون فى محافظتى شمال وجنوب سيناء مكافاة جذب عمالة بواقع ٨٠% من اساس المرتب ثم عاد خفض تلك النسبة الى ٦٠% اذا وقع على العامل جزاء بخصم يوم وتخفض الة ٥٠% اذا وقع جزاء على العامل بخصم يومين ، الامر الذى لا يجوز معه القول بسريان هذا القرار على اعضاء هيئة البحوث باعتبار ان مثل تلك الجزاءات لا توقع عليهم .

**( فتوى رقم : ٢٥٥ – بتاريخ : ٢٠٠٨/٥/٣ – ملف رقم ١٦٢٤/٤/٨٦)**